مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN: 1112-8259 EISSN: 2600-6855
المجلد 11 العدد 2 / ديسمبر 2021 ص ص 138- 149

المجتمع المدني كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي

Civil society as a Mechanism for Activating Sustainable Development In the Arab States

د.عبد الرحمان شداد*
جامعة زيان عاشور، بالجلفة-الجزائر
د.عيسى يونسي
جامعة زيان عاشور، بالجلفة-الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/06/12 تاريخ التقييم: 2024/06/12
تاريخ القبول: 2021/12/08

الملخص:

تعتبر خطة التنمية المستدامة برؤية 2030 من أكثر الخطط طموحا، ومن أكثر التحديات التي ترمي إليها مجتمعات اليوم نحو التنمية الشاملة في كافة النواحي، حيث تناقش هذه الخطة 17 محورا أساسيا في الحياة الإجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية وغيرها...، وفي سياق ذلك المجتمعات العربية رسمت إستراتيجيات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح مواطنيها.

في هذه الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على إحدى الأدوات المجتمعية التي يمكن من خلالها تحقيق العديد من النقاط في سبيل تفعيل التنمية بكافة جوانبها، ألا وهي "المجتمع المدني-*civil society*"، باعتباره فاعلا اجتماعيا، بواسطته يتم تحقيق الأهداف التي يمكن أن يؤدي بها التخطيط الإنمائي المتكامل إلى اتساق السياسات في البيئة العربية، مما قد يؤدي إلى التغيير نحو الأفضل بتحقيق نتائج تنموية إيجابية.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، مجتمع مدني، تغيير.، إستراتيجية، تخطيط.

Abstract:

The sustainable development plan with Vision 2030 is one of the most ambitious plans, and one of the challenges that societies today seek, towards comprehensive development in all aspects, as this plan discusses 17 main axes in the social, economic, environmental, political and other aspects. In this context, Arab societies drew up strategies to achieve sustainable development goals for the benefit of their citizens.

In this research paper, we try to shed light on civil society as one of the societal tools through which many points can be achieved in order to activate development in all its aspects, as it is a social actor, through which many objectives can be achieved by which integrated development planning can lead to coherence. Policies in the Arab environment, which may lead to change for the better by achieving positive development results.

Keywords: sustainable development, civil society, change, strategy, planning.

* د.عبد الرحمان شداد، cheddad2013@gmail.com

1- مقدمة

في تصريح له أكد الأمين للأمم المتحدة: «نحن بحاجة إلى صفقة عالمية جديدة حيث يتم تقاسم السلطة والموارد والفرص بشكل أفضل على طاولات صنع القرار الدولية،... وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة، والوعد بعدم ترك أي شخص خلف الركب، في جميع عمليات صنع القرار الدولية، بهذه الروح، دعونا معًا نقرر بناء مستقبل الإستدامة والكرامة والمساواة لكل ما نحتاجه»(جوتيريس، 12/01/ 2020، https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/).

تعتبر التنمية المستدامة (UNESCO .(2020). https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd) من المفاهيم التي أخذت تطرح كلغة مشتركة بين أعضاء المجتمع الدولي ابتداءً من القرن 20م، وذلك بحشد الموارد المتعددة والمختلفة من أجل تحقيق أبعادها المختلفة، وقد أقر ذلك زعماء العالم سنة 2000 على إثر اجتماع في الأمم المتحدة لإعداد خطة مداها 15 عاما سميت بـ"أهداف التنموية للألفية"، والمتمثلة في "النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، وكذا الحفاظ على البيئة وحمايتها"، إذ أن المشكلات التي يشهدها العالم اليوم بمختلف مكوناته صارت ذات اهتمام عالمي سواء المتقدم منها أو الفقير، ذلك أن حجم هذه المشكلات صار ذا تأثير عالمي، لذلك توجب مشاركة المجتمع الدولي في حلها أو اقتراح الحلول لها، بكل ما يتوفر من إمكانات أو مساهمات على كافة الأصعدة، ومن بين ما تم تسطيره من طرف منظمة الأمم المتحدة ممثلة في أعضاءها هي ما يسمى "خطة 2030" والتي تعتبر أقوى خطة للتنمية المستدامة في 17 مجالا وقطاعا يتم تحقيقها على مدى سنوات، باقتراح الحلول لها بصفتها مشكلات تعاني منها كافة الدول المتقدمة منها والفقيرة.

إن الإستراتيجيات المسطرة في هذه الأجندة الدولية تستدعي تضافرا للجهود لكل أطياف المجتمع، ومن بينها ما يسمى "منظمات المجتمع المدني-Civil Society"، حيث تعتبر فاعلا اجتماعيا هاما في المجتمعات المتقدمة تساهم في إيجاد الحلول للمشكلات الإجتماعية والاقتصادية والتنموية والإنسانية والبيئية...، إضافة إلى الدفاع عن الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع بكافة الطرق المتاحة.

تعتبر الدول العربية جزء من المجتمع الدولي المعاصر وتساهم في اقتصاده بطريقة أو بأخرى وفي فعالياته وفي جزء من قراراته، وهي كذلك تعاني مشكلات في شتى المجالات، وإن العديد من هذه الدول طرحت وتبنت رؤية 2030 للتنمية المستدامة كمخرج وحل للمشكلات المختلفة التي تعاني منها، وإلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص الذي يعتبر جزءا من حركة التنمية في المجتمعات العربية يلاحظ البروز الطفيف لمنظمات المجتمع المدني بها، فبالرغم من المعيقات الموضوعية التي تعاني منها إلا أنها تحاول جاهدة المساهمة في حركة التنمية إذ لو فُسِح لها المجال على غرار المجتمعات الغربية، لأدت دورا هاما يمكن أن ينعكس على حياة الفرد والمجتمع بشكل فعال وإيجابي. هنا تُطرح العديد من الإشكالات حول واقع المجتمع المدني في البيئة العربية.

2- في مفهوم التنمية المستدامة "تعدد المشارب ووحدة الهدف"

ذكر الاقتصادي "إدوارد باربي-Edward Barbie" الآتي: «أدى الاعتراف المتزايد بأن الأهداف العامة للحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية ليست متضاربة ولكن يمكن أن يعزز بعضها البعض، إلى دعوات لتنمية اقتصادية "مستدامة بيئيا" على الرغم من وجود صعوبات في تحديد

التنمية المستدامة بطريقة تحليلية صارمة، لا تزال هناك حاجة لتطوير مفهوم للاستدامة يميزها عن غيرها من معاني التنمية بعد الحرب ومفيد للتحليل العملي وصنع السياسات» (Barbier, 1987, pp P101-110).

وقد وصف تقرير لجنة "برونت لاند-Brutland" سنة 1987 مفهوم التنمية المستدامة بأنه:

"Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs".
(https://en.unesco.org)

2-1- المفهوم الاقتصادي للتنمية المستدامة

يأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين:

- في دول الشمال الصناعية: تعني خفضا عميقا ومتواصلا في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً.

- في الدول الفقيرة والنامية: يعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

2-2-المفهوم الاجتماعي والإنساني للتنمية المستدامة

يعتبر السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية(مدحت، 2017، ص82).

وقد عرف التنمية المستدامة **"البريدي"** بقوله: «كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرا ومستقبلا، ضمن إطار حضاري إستراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد»(البريدي، 2015، ص 53).

وأكد البريدي" أنه لتحقيق التنمية الإستدامة وفق احتياجات المجتمعات، فإنه لابد من مراعاة الإطار الحضاري الثقافي لتلك المجتمعات، ومنها مجتمعاتنا العربية المسلمة، أي أن الإستدامة تتأسس على مبدأ "الملائمة الحضارية الثقافية"،...

كما أضاف إلى أن ما يكمل البعد الإستراتيجي في الإستدامة ويعين على تحقيق الكثير من الأهداف كالعدالة والمشاركة الشعبية وتفعيل رأس مال الاجتماعي، أن تتم الإستدامة وفق إطار تعاقدي بين الحكومات والشعوب، وبين مؤسسات وفعاليات المجتمع فيما بينها، وبين الدول فيما بينها، وبين الدول والهيئات الدولية، على نحو يحقق أعلى درجات التكامل والشراكة فيما بين هذه المنظومات المختلفة(البريدي، 2015، ص 55).

3- التنمية المستدامة حسب "رؤية 2030"... تحديات المستقبل !

لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى عالمي، تشمل كل مجالات الحياة، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، التربوية، التعليمية، حقوق الإنسان، الحكم الراشد، ....وغيرها، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على إثر مؤتمر انعقد سنة 2015 خطة للتنمية المستدامة لسنة 2030. وقد حددوا 17 هدفا لتحقيقها على فترات، يمكننا حصرها في الشكل الموالي.

أهداف التنمية المستدامة حسب خطة الأمم المتحدة رؤية 2030

المصدر: من إعداد الباحثين

4- متطلبات التنمية المستدامة

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية؛
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها؛
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية؛
- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة؛
- الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة؛
- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة.

هذه المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجرى بها جهود التنمية، إذ تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية(مركز الإنتاج الإعلامي، 2006، ص 40-41).

5- في ماهية المجتمع المدني "النشأة والتعريف"

لا يزال المجتمع المدني مفهومًا بعيد المنال، حيث اكتسب معاني وانعكاسات مختلفة عندما ظهر وتطور خلال مراحله العديدة.

يرى "الحامد" أن بناء نظرية المجتمع المدني في نسق، إنما هو من إنجاز الفكر الأوربي الحديث، وهو طوق النجاة الذي لجأ إليه الأوربيون من أجل التخلص من حكم الفرد المطلق، الذي نظر إليه "هوبز-Hobbes" في الحكم الدستوري عند الأنجليز سنة 1688م، وصاغه "جيفرسون-Jefferson" في إعلان الاستقلال الأمريكي سنة 1776م، والثورة الفرنسية في 1789م، حيث ظهرت مصطلحات الحداثة السياسية، مثل الدستور والشعب والأمة وحقوق الإنسان والقانون، والمواطنة والانتخاب، والمساواة والحرية والعدالة والكرامة، والحقوق الطبيعية، وسيادة الأمة، والفصل بين السلطات الثلاث،...(الحامد، 2004، ص 17-18).

وأكد "عزمي بشارة" أن مفهوم المجتمع المدني يتغير بتغير الموقف الإيديولوجي...، وكذا يختلف عنه في العالم الثالث في تصور النخب ويختلف عن التصور في دول العالم المتقدم... (بشارة، 2012، ص 43-44).

وهناك من تطرق للمجتمع المدني من حيث هو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو أيضا الرد على دكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى(شكري، 2008، ص 11).

والمجتمع المدني حيز مستقل نسبياً عن الدولة والذي يحتوي على نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات سلمية تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها. ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي لكي يكون ذا جدوى أن يتجسد في مؤسسات طوعية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة، تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة الضغط عليها ومحاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى(زيدان، 2005/12/01، https://pulpit.alwatanvoice.com/).

1-5-"المجتمع المدني" في البيئة العربية

تشهد اللحظة التاريخية الحالية، منعطفا خطيرا يواجه الأمة العربية وأصبح تحقيق الإصلاح مسألة ملحة، والإصلاح لا يتوقف عند حد الحكومات العربية، وإنما لابد أن يواكبه -وقد يقوده- تطوير منظمات المجتمع المدني العربي - أماني قنديل- فما هو واقع المجتمع المدني عربيا **!؟**

في سياق حديثه عن المجتمع المدني في المجتمعات العربية يذكر"الجابري" أن المجتمع المدني في البيئة العربية واضح فيما يتعلق بوجوده ودوره، حيث بين أن المجتمع المدني هو مجتمع المدن وأن مؤسساته ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي مؤسسات يقيمها الأفراد ينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك بعكس المجتمع البدوي-القروي الذي تتميز مؤسساته كونها طبيعية حيث يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها لا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة أو الطائفة...

ويردف "الجابري" أن الأرياف والبادية مازالت هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها،...حتى في المدن نفسها،...(الجابري، 2006، ص 10).

ويؤكد "عبد الله" أن هناك التباسا في مفهوم المجتمع المدني وتناقضه واختلاطه في الفكر العربي الراهن إلى درجة يضيع معها جوهره ومضمونه والأسس التي يقوم عليها، مع تغييب المرجعية التي تسنده ويستمد منها وجوده ومكوناته وقيمه. ويرجع أصل هذا الاختلاط والالتباس إلى أنه لم يتم التعامل معه بوصفه مفهوما حديثا نشأ وتكون مع ثورة الحداثة العلمية والتقنية والإنتاجية في الغرب، مترافقة مع تحول غير مسبوق في السياسة والثقافة والفكر والاجتماع، ما أسس لنشوء مفهوم الفرد والحرية الفردية والعلاقات المدنية المختلفة، بما يشكل اختلافا جذريا عن تلك القائمة في مجتمع القبيلة والعشيرة والطائفة، أو ما يمكن تسميته بالمجتمع الأهلي الذي تحدده الروابط الدموية القرابية أو المعتقدية الإيمانية (تركماني، 2009/04/25، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169901).

وقد اقترن وجود المجتمع المدني في المنطقة العربية بالصراع مع السلطة السياسية التي تحاول دائما قولبته في نمط معين لخدمة أهدافها وتكريس الهيمنة، حيث أنه "بداية من القرن 19م شهد المجتمع العربي تغيرات جذرية انعكست على بنية المجتمع العربي الذي أصبح يشكل بنيانا هجينا لا هو عصري ولا هو قديم فقد استغلت النخبة الحاكمة المهيمنة على جهاز الدولة تناقضات المجتمع المدني لتخليد هيمنتها والتجديد لنفسها في الحكم"(بولحوان، 2018، ص 235).

2-5-.المجتمع المدني "كأداة للتنمية والتغيير" في المجتمعات العربية

1-2-5- دور المجتمع المدني في إحداث التغيير الاجتماعي

عن دور المجتمع المدني في إحداث التغيير ذكر "جيمس سميث-James Smith" أن فكرة الخطاب العام والمشاركة المدنية كأساس للتغيير الاجتماعي هي نتاج عصر التنوير، فظهر المجتمع المدني مع صعود الرأسمالية كنمط اقتصادي مهيمن، إلى جانب إنشاء دولة حديثة كنمط جديد للتنظيم السياسي. كان هذا الترتيب الاجتماعي الجديد، الذي سمح بإجراء نقاش عام حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، حركة جديدة وحتى ثورية انبثقت من التجارة الرأسمالية الجديدة وخلق طبقات جديدة من الأفراد النشطين اجتماعياً الذين يسعون إلى إحداث اتجاهات سياسية واقتصادية وثقافية لتلبية احتياجاتهم،... واستكشاف كيف يمكن للانخراط الحديث في الخطاب الاجتماعي لغرض التغيير الاجتماعي أن يشير إلى بعض الأفكار حول فعاليته واستدامته. واحدة من أفضل الاستفسارات حول هذا الخلق التاريخي للمجتمع المدني، وتطوره اليوم هي دراسة "يورجن هابرماس-Jurgen Habermas" المهمة، والتحول الهيكلي للمجال العام، سيتم استكشاف استقصاء عن فئة من المجتمع البورجوازي. وبالتالي نتساءل عن ماهية العناصر الأساسية التي قد تكون مطلوبة لكي تكون المشاركة المدنية فعالة ومستدامة؟(https://www.academia.edu).

2-2-5- التنمية كأحد عناصر التغير الاجتماعي

إن التخطيط للتنمية المحلية ضرورة تستوجب الأخذ بها للنهوض بالمجتمعات المحلية، فعن طريق معالجة مشكلات التخلف والارتقاء بمستوى معيشة السكان تحقيقا للتنمية المنشودة في هذه المجتمعات إلى جانب أنه يستهدف استحداث تغيرات اجتماعية مقصودة تتم عن طريق الاستخدام الواعي للإمكانات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية من أجل تحقيق زيادة ملموسة في معدل رفاهية الإنسان وذلك بإشباع أقصى قدر ممكن من حاجاته ومواجهة وحل أكبر عدد من مشكلاته (غنيم، 2000، ص 20).

3-2-5- المجتمع المدني فاعل اجتماعي في عملية التنمية

على إثر إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية في ذكراه الـ 25 كرس بوضوح التنمية كحق ويجعل من الناس محوراً للعملية الإنمائية. وإن السعي إلى النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، فالإعلان يشير بوضوح إلى أن التنمية عملية شاملة تستهدف تحسين "رفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل" لما تؤتيه من فوائد، والتنمية مثلها كمثل جميع حقوق الإنسان، هي حق لكل الأفراد والشعوب لهم أن يتمتعوا بها في كل مكان وبمشاركتهم جميعاً. ويقر الإعلان بالحق في تقرير المصير وبالسيادة الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية.

من بين أهم المبادرات التي تم عقدها في إطار تفعيل دور "منظمات المجتمع المدني" عقد اجتماع في 22-23 أفريل 2018 في بيروت بالشراكة مع "الإسكوا"، وقد ضم الإجتماع حوالي 60 منظمة من منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء الدول العربية، وغطت مجموعة واسعة من قضايا التنمية، وقد قررت منظمات المجتمع المدني هذه، اتخاذ مبادرة لإنشاء منصة إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية تسعى إلى تعزيز المشاركة الجماعية لمنظمات المجتمع المدني في متابعة ورصد تنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية، وبذلك يمكن أن يلعب المجتمع المدني كتنظيم اجتماعي له أهدافا يحققها أن يكون ذلك ضمن إستراتيجية فعالة على عدة

مستويات، مما يمكن أن يسهم به في حل العديد من المشكلات والقضايا. حيث يكون الإسهام حسب أهداف الرؤية كما يلي:

- مكافحة التهميش الاجتماعي: يلعب المجتمع المدني في شقه الاجتماعي دورا بارزا في إدماج بعض الفئات المحرومة في المجتمع خاصة فئة المعوقين حيث أمكن لهم مزاولة الدراسة وكذلك قامت جل الجمعيات بإجراء اتفاقيات مع مراكز التكوين المهني بغية دمجهم في عالم التكوين لتكوينهم والاستفادة من قدراتهم الكامنة وكسر حاجز العزلة(غالم، 2015، ص 63)

- خدمة الصحة العمومية لأفراد المجتمع: يمكن أن يشارك المجتمع المدني كفاعل اجتماعي بالتنسيق مع الجهات المسؤولة عن الصحة في المجتمع بهدف وصول الخدمات الصحية كحق لكل المواطنين، وذلك بالعمل على تحقيق أكبر قدر من قدرة المواطنين لحصولهم على الحق في العلاج، إضافة إلى رفع وعي المجتمع بما يسمى الصحة الوقائية، عن طريق حملات التوعية الصحية وحملات تقديم العلاج المجانية خاصة في المناطق النائية.

- في مجال حقوق الإنسان: وذلك من خلال النشاط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر الوعي لدى الفرد المواطن بمعرفة حقوقه الأساسية وكيفية الدفاع عنها والمطالبة بها من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بذلك، كل ذلك من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية إضافة إلى تمتع الفرد المواطن بحقوقه كاملة التي تكفلها القوانين الوطنية والتشريعات الدولية.

- في مجال التعليم: تحت شعار "التعليم للجميع" والذي يعطي الحق لكل إنسان أن يكون له نصيب من التعليم، يمكن أن يتحقق ذلك من خلال منظمات المجتمع المدني، التي تهدف إلى المساهمة في رفع مستوى التعليم ونوعيته وجودته وأحقيته للجميع، توفير البنية التحتية الرقمية والمعدات والمواد التعليمية والتعليمية وضمان الوصول المتكافئ للتعليم لجميع أفراد المجتمع، إضافة إلى توعية أفراد المجتمع بأهميته لهم ولمجتمعهم، باعتبار التعليم يمكن أن تكون له مخرجات من شأنها أن تنعكس على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وتحسين مستواهم المعيشي.

- في مجال البيئة الطبيعية والمناخ: بصفته فاعلا اجتماعيا يقدم المجتمع المدني عدة إسهامات في المجال البيئي والمناخي من خلال الحملات التي ينظمها بإشراف وتأطير مختصين في المجال، بحيث يتم بعث برامج بأهداف مسطرة للتوعية البيئية والمناخية، لكل من أفراد المجتمع وكذلك للمؤسسات الصناعية التي يمكن أن ينجر عن عملياتها الإنتاجية ضرر بالبيئة الطبيعية والمناخ، إضافة إلى المطالبات لدى الجهات المختصة الوطنية والدولية من خلال تقارير دورية حول الوضعية البيئية ككل.

- توفير العمل اللائق: إن العمل في الوقت الذي يعتبر فيه واجبا على الفرد حتى يعيش حياة كريمة، هو في نفس الوقت حق لكل فرد مواطن في أي دولة، ويشمل حق كل فرد في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم الدولة باتخاذ التدابير المناسبة لصون هذا الحق، هنا يأتي دور المجتمع المدني في أن يحفظ للمواطن الحصول على وظيفة لائقة ومحترمة، إضافة إلى إيجاد البدائل في مجال العمل، والمساهمة في توعية الأفراد بآفاق الشغل في المجالات المختلفة، واتخاذ التدابير الملائمة لتهيئة بيئة ملائمة تُعزز فرص العمالة المنتجة.

- المساهمة في حركة الصناعة والابتكار: من بين الإستراتيجيات الهامة والملحة التي تقدم عليها الدول المتقدمة وبرامجها عملية البحث والابتكار والتصنيع كبعد حاسم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى جانب الصناعة في كل من القطاع العام والخاص، فإنه يجب أن يساهم المجتمع المدني في هذه الحركة، وسيؤدي إشراك منظمات المجتمع المدني في البحث والابتكار إلى تعزيز

هذه المجالات، إضافة إلى المساهمة بالقيم الاجتماعية التي تعزز ذلك، وكذلك مناقشة قضايا العلوم والبحث إلى جانب الباحثين والمسؤولين عن القطاع.

- في مجال الإسكان والبيئة النظيفة: ويكون هذا من خلال تعرف المجتمع المدني على وضعية هذا القطاع واستجاباته لمتطلبات مدن آمنة ومستدامة تمكن الأفراد من العيش فيها باستقرار وأمان وفق التحديات المجتمعية القائمة والجديدة، من أجل جعل المدن آمنة ومستدامة وبضمان وصول السكان إلى مساكن آمنة وبأسعار معقولة، وتحسين بيئة الأحياء الفقيرة. هذا كله يمكن أن تساهم به منظمات المجتمع المدني مما يمكن أن يحقق تنمية مستدامة في هذا الجانب، مع ما أقرته المواثيق الدولية.

- في مجال المياه النظيفة: كثيرا ما تتشكل منظمات المجتمع المدني في مجتمعات محرومة اقتصاديًا نتيجة لسوء إدارة الحكومة للموارد المختلفة، وممثلو المجتمع المدني بصفتهم فاعلين اجتماعيين لديهم الفرصة لدفع توصيات السياسة لإدارة المياه وحسن استغلالها وتوزيعها بشكل عادل، إضافة إلى ضمان الوصول إلى المياه الصالحة للاستعمال كحق من حقوق الإنسان. وبالتالي فإن حشد منظمات المجتمع المدني وزيادة قدرتها للمشاركة والمساهمة في اتخاذ القرار عندما يتعلق الأمر بإدارة الموارد المائية، وهو من بين الحلول الناجعة من منطلق أن هذا المجال يمثل الهدف السادس الذي سطرته الأمم المتحدة لتحقيقه في رؤية 2030، ضمن أهداف التنمية المستدامة.

- النتائج والتوصيات

من خلال ما تم طرحه نصل إلى أن المجتمع المدني بكافة مكوناته وأصنافه يمثل جانبا هاما في حياة أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة، نظرا لما يمكن أن يمثله ويلعبه من دور إستراتيجي في بناءه والقيام على شؤونه، حيث يمكن أن نقول أنه فاعل أساسي في بعض الوظائف والأدوار الموكلة إليه، وأحيانا يكون دوره مكملا لبعض الأنشطة الرسمية للدولة فيدعمها بالوسائل والآليات المتاحة له، لذلك بصفته نسقا اقتصاديا يرتبط ارتباطا وثيقا مع بقية الأنساق في المجتمع يؤثر فيهم ويتأثر بهم. وعلى سبيل التوصيات يمكننا إجمال النقاط التالي:

- العمل على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 بكافة السبل المتاحة؛
- فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمساهمة بفعالية في كافة أنشطة المجتمع؛
- دعم منظمات المجتمع المدني من خلال الإمكانات والوسائل التي تتيح له العمل بشكل إيجابي في الحياة الإجتماعية بكافة مجالاتها؛
- أهداف التنمية في المجتمع يمكن أن تتحقق بإشراك منظمات المجتمع المدني في إعدادها وفي مضامينها بما يتلاءم وطبيعة المجتمع، ذلك أن هذه المنظمات هي أقرب للمواطن وبالتالي أدرى بمتطلباته؛
- نقل التجارب الناجحة لهاته المنظمات التي حققت تقدما وفعالية في مجتمعاتها؛
- المجتمع المدني هو تنظيم أقرب للمواطن وبالتالي يمكن نقل صوته من خلاله بطريقة يمكن أن تحقق الأهداف المنشودة في كافة الأصعدة؛
- العمل على ترسيخ ثقافة المشاركة في تنظيمات المجتمع المدني لدى أفراد المجتمع؛
- في المجال الاقتصادي يمكن أن يكون للمجتمع المدني دور بارز يقف على متطلبات التنمية الاقتصادية بما يتوافق وانشغالات المواطنين؛
- في المجال السياسي يمكن من خلال هذه المنظمات المدنية أن تلعب دورا أساسيا في التثقيف السياسي لدى المواطن؛

- يمكن في المجال التنموي الشامل أن تلعب هذه المنظمات دورا في إبراز مواطن النقص والضعف، والتي تتطلب جهودا وإمكانيات معينة لتغطيتها والعمل تحقيقها.

- الخاتمة

إن قمة جامعة الدول العربية المنعقدة 2018/06/11 في القاهرة، ومن خلال مشاركة ممثلي المجتمع المدني لعدة دول عربية، لهو مؤشر فعلي لما يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث أن من بين ما أكدت عليه توصيات القمة أن المجتمع المدني العربي هو مدخل ناجح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا لدوره في نقلها إلى المستويات المحلية، إضافة إلى نجاحه في تنفيذ مجموعة من مشاريع التنمية المستدامة وأهدافها، وبالتالي يمكن الاعتماد بشكل كبير على الشراكة معه للنهوض بتطبيق خطة 2030 على الصعيدين الوطني والإقليمي، فعلى نموذج المجتمعات الغربية المتقدمة فإن المجتمع المدني يعتبر عنصرا هاما مساهما في الحياة الإجتماعية بمختلف مجالاتها، وهو أداة فعالة من أدوات خلق الحكم الرشيد، بما يمكن أن يقوم به في تغطية جوانب القصور في أنظمة الحكم والتسيير الحكومي، بصفته ممثلا لفئات واسعة من الشعب ومدافعا عن حقوقه.

ومع كل ذلك فكما نشأ المجتمع المدني كمفهوم في المجتمعات الغربية، فنقول أنه يمكن أن يطبق النموذج كذلك في البيئة العربية، بما يخدم الإنسان والجماعة والسلطة في آن واحد، باعتبار المجتمع المدني وسيطا بين الفرد والسلطة، يسهل مهامها وأدوارها في تنفيذ برامجها، وكذا في تبيان أوجه القصور التي تعاني منها، بصفته نابعا من الوسط الشعبي، الذي هو أدرى بواقعه وحاجياته ومتطلباته، لكن ذلك لن يتأتى إلا بتطبيق المبادئ الديمقراطية التي تتفق والقيم وكذا البيئة العربية، حتى تصل إلى النموذج المثالي الخالص الذي ترنو إليه المجتمعات العربية، وبذلك يمكن للمجتمع المدني العربي أن يحقق التنمية المستدامة بكافة عناصرها وأهدافها التي ترمي إليها.

- قائمة المراجع

- أنطونيو جوتيريس (الأمين العام للأمم المتحدة) .(2020/12/01). كلمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية 25 للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2020-12-01/remarkscommemoration-of-25th-anniversary-of-world-summit-for-social-development, 6/12/2020.

- UNESCO, . Sustainable Development. استرجع في 6 أكتوبر، 2020, من https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd.
- Edward Barbier (1987). The Concept of Sustainable Economic Development, Environmental Conservation, London, England, International Institute for Environment and Development, Vol.14(02), pp 101–110.
- مدحت أبو النصر، مدحت محمد ياسمين .(2017). *التنمية المستدامة "مفهومها-أبعادها-مؤشراتها"* ، القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- البريدي عبد الله بن عبد الرحمان.(2015). *التنمية المستدامة "مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي"*، ط 1، الرياض، السعودية: مكتبة العبيكان.

- مركز الإنتاج الإعلامي .(2006). متطلبات التنمية المستدامة ومعايير تقييم إنجازاتها، ملتقى: "التنمية المستدامة في الوطن العربي...(الواقع والمأمول)" ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
- الحامد أبو بلال عبد الله .(2004). *ثلاثية المجتمع المدني "عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا"* ، ط1، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.
- بشارة عزمي.(2012). *المجتمع المدني "دراسة نقدية"* ، ط6، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شكري الصبيحي أحمد.(2008). *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- زيدان ليث. (2005/12/01). عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/31619.html, 10/12/2020.
- الجابري محمد عابد .(2006). *الديمقراطية وحقوق الإنسان*، سلسلة: كتاب في جريدة، العدد: 95، اليونسكو.
- تركماني عبد الله .(2009/04/25). المجتمع المدني في العالم العربي "الواقع والمعوقات والآفاق، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169901, 09/12/2020.
- بولحوان عبد الغني .(2018). سوسيولوجيا المجتمع المدني "قراءة في المفهوم"، مجلة: تطوير، المجلد: 05، (2)، جامعة سعيدة، الجزائر.
- James Smith, Civil Society and Social Change, San Francisco, California Institute of Integral Studies, U.S.A

مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.academia.edu/37676100/CIVIL_SOCIETY_AND_SOCIAL_CHANGE, 20/10/2020.

- غنيم عبد العزيز أحمد .(2000). التخطيط لتنمية المجتمع المحلي الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي "دراسة مطبقة في مدينة طنطا"، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، مصر.
- غالم عبد الله وبيبي وليد .(2015). فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية...، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد: 02، (2)، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.